مجلة أبحاث
ISSN: 0834-2170
EISSN2661-734X
المجلد 11 / العـدد: 1 (2026)، ص 169- 182

تحديات الذكاء الاصطناعي في ظل قواعد المسؤولية المدنية دراسة تحليلية مقارنة على ضوء أحكام القانون الأوروبي

Challenges of artificial intelligence under civil liability rules: A comparative analytical study in light of European law

سقار فايزة *، جامعة زيان عاشور الجلفة fayza.seguer@univ-djelfa.dz

تاريخ الاستلام: 15 /2026/03 تاريخ القبول: 21 /2026/04 تاريخ النشر : 07 /2026/06

ملخص:

يعتبر موضوع المسؤولية المدنية عن أفعال أنظمة الذكاء الاصطناعي من بين مواضيع الساعة التي أثارت ولا تزال تثير الجدل بين الأوساط القانونية وذلك بالنظر الى الخصوصية التي تتميز بها هذه الأنظمة على غرار الاستقلالية في اتخاذ القرار بدون تدخل بشري والقدرة على التعلم الذاتي الأمر الذي يطرح تحديات قانونية غير مسبوقة اتجاه القواعد العامة التقليدية للمسؤولية المدنية وفي هذا الإطار تهدف هذه الورقة البحثية الى تحليل مدى كفاية القواعد التقليدية لأحكام القانون المدني في استيعاب الأضرار الناجمة عن أنظمة الذكاء الاصطناعي وذلك من خلال المقارنة ما بين الأحكام العامة لقواعد القانون المدني و التوجهات الحديثة للمشرع الأوروبي من خلال تسليط الضوء على المقاربة الاوروبية المستحدثة الرامية لتفكيك معضلة الصندوق الأسود وصعوبة إثبات علاقة السببية في أنظمة الذكاء الاصطناعي في ظل القصور التشريعي الذي يستوجب تبني مفهوم المسؤولية الموضوعية اتساقا مع مقترح القانون الأوروبي الذي يقضي بتوجيه المسؤولية عن أنظمة الذكاء الاصطناعي الأمر الذي من شأنه الموازنة بين تشجيع الابتكار وحماية حقوق المتضررين من أفعال هذه الأنظمة الذكية.

الكلمات المفتاحية: الذكاء الاصطناعي، المسؤولية المدنية، ، القانون الأوروبي، إثبات الخطأ، المسؤولية العقدية ،الطبيعة القانونية

Abstract:

The issue of civil liability for the actions of artificial intelligence systems is among the topical topics that have raised and continue to raise controversy among legal circles, given the specificity that characterizes these systems, such as independence in decision-making without human intervention and the ability to self-learn, which poses unprecedented legal challenges towards the traditional general rules of civil liability. In this context, this research paper aims to analyze the adequacy of traditional rules The provisions of the Civil Code in understanding the damages resulting from artificial intelligence systems by comparing the general provisions of the Civil Code rules with the modern trends of the European legislator by shedding light on the new European approach aimed at dismantling the black box dilemma and the difficulty of proving the causal relationship in artificial intelligence systems in light of the legislative shortcomings that require adopting the concept of objective liability in line with the proposed European law that requires directing liability to intelligence systems Artificial, which would balance encouraging innovation with protecting the rights of those affected by the actions of these smart systems

.

Keywords: Artificial intelligence, civil liability, European law, proof of fault, contractual liability, legal nature

*** سقار فايزة**

. مقدمة:

في ظل الثورة الرقمية التي يشهدها الوقت الراهن التي تعرف طفرة تكنولوجية غير مسبوقة في المجال الرقمي والتكنولوجي وعلى ضوء الانتشار الواسع لأنظمة الذكاء الاصطناعي التي تجاوزت كونها مجرد أدوات تقنية صماء، بل أضحت تشكل كيانات تتمتع بالقدرة على اتخاذ القرار والاستقلالية الخوارزمية عن أي تدخل بشري والتعلم الذاتي ،الأمر الذي أثر بشكل مباشر في الحقوق والمراكز القانونية وعلى الرغم من الآفاق الابتكارية التي فتحها هذا التحول فإنه في مقابل ذلك أفرز مخاطر جسيمة ترتبط بالأضرار الناشئة عن أفعال هذه الأنظمة الأمر الذي وضع القواعد القانونية للمسؤولية المدنية أمام تحديات جوهرية في مواجهة الأنماط المستحدثة من الضرر الناتج عن أفعال الذكاء الاصطناعي ،وأمام قصور القواعد التقليدية للقانون المدني في استيعاب الأضرار الناجمة عن أفعال الذكاء الاصطناعي برز الاتحاد الاوروبي في محاولة منه لسد الفراغ التشريعي من خلال سنه لقانون الاتحاد الاوروبي للذكاء الاصطناعي لسنة 2024 الذي يسعى من خلال أحكامه الى ابتكار قواعد مرنة تتلاءم و درجة خطورة الأنظمة الذكية و تعتمد على مبادئ مستحدثة تتلاءم مع خصوصية طبيعة هذه الأنظمة ،ومن هذا المنطلق وفي ظل هذه المستجدات وأمام قصور النصوص التقليدية في القانون المدني تتمحور الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة في التساؤل الجوهري التالي: **ما مدى نجاعة القواعد التقليدية للمسؤولية المدنية في استيعاب الإشكالات القانونية الناشئة عن أضرار أنظمة الذكاء الاصطناعي ؟وفيما تتمثل الحلول القانونية المبتكرة التي قدمها المشرع الاوروبي لتجاوز القصور التشريعي في قواعد القانون المدني؟**

ويتفرع عن هذه الإشكالية الرئيسية تساؤلات فرعية :

_ هل يمكن إسباغ الشخصية القانونية على أنظمة الذكاء الاصطناعي لتكون مسؤولة عن تعويض الأضرار التي تتسبب بها؟

_أين يكمن القصور في قواعد المسؤولية المدنية القائمة على الخطأ أمام خوارزميات الذكاء الاصطناعي؟

_هل يمكن إحلال نظام المسؤولية الموضوعية القائمة على أساس المخاطر محل المسؤولية القائمة على أساس الخطأ؟

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من كونها تتصدى لإحدى الإشكالات القانونية في عصر الذكاء الاصطناعي والمتمثلة في تحديد المسؤول عن جبر الضرر في ظل غياب الخطأ البشري المباشر أمام غموض المنطق الخوارزمي لهذه الأنظمة ،وتتضاعف هذه الأهمية تزامنا مع التوجهات التشريعية الحديثة لاسيما في الاتحاد الاوروبي الذي قطع شوطا كبيرا في هذا المجال من خلال سن قانون الذكاء الاصطناعي **(EU AI Act)** الذي جاء بأحكام في المسؤولية عن أفعال الذكاء الاصطناعي الأمر الذي يجعل من المقارنة بين أحكام القواعد التقليدية للمسؤولية المدنية وقانون الاتحاد الاوروبي للذكاء الاصطناعي ضرورة ملحة وذلك بسبب الحاجة الى اعادة النظر في نظرية الخطأ والضرر والعلاقة السببية التقليدية لضمان عدم ضياع حقوق المتضرر في ظل تعقيدات الخوارزميات وغموض مخرجاتها.

تهدف هذه الدراسة الى تحديد المركز القانوني لأنظمة الذكاء الاصطناعي هل هي في حكم الأشياء الخاضعة للحراسة أم هي كيانات يستوجب الاعتراف لها بالشخصية القانونية الافتراضية بالإضافة الى قياس مدى كفاية أحكام قواعد المسؤولية التقليدية في استيعاب تحديات الانظمة الذكية، كما تهدف الى البحث عن آليات قانونية مستوحاة من القانون الاوروبي لتطوير قواعد المسؤولية التقليدية .

وسنعتمد في هذه الدراسة على المنهج التحليلي المقارن من خلال تحليل النصوص العامة التقليدية لأحكام المسؤولية المدنية ومقارنتها بالقواعد المستحدثة في تشريع الاتحاد الاوروبي للذكاء الاصطناعي كنموذج تشريعي رائد ،مع الاستعانة بالآراء الفقهية في هذا الشأن .

وبناء على ما تقدم ،تم تقسيم هذه الدراسة الى مبحثين رئيسيين بحيث يتناول المبحث الأول التكييف القانوني لأنظمة الذكاء الاصطناعي أمام تحديات قواعد المسؤولية التقليدية في حين يركز المبحث الثاني على التوجهات الحديثة للمسؤولية في ظل أحكام القانون الاوروبي ،وصولا الى خاتمة تتضمن أبرز النتائج والتوصيات .

2. التكييف القانوني لأنظمة الذكاء الاصطناعي أمام قصور قواعد المسؤولية المدنية التقليدية :

قبل الخوض في تحديد المسؤولية القانونية عن أفعال الذكاء الاصطناعي يجدر بنا التطرق لإشكالية التوصيف القانوني لهذا الكيان على اعتبار أن المسؤولية بمفهومها التقليدي تقترن مع الشخصية القانونية والتعويض يرتبط بالقدرة على إدراك الخطأ أو السيطرة على الشيء ،غير أن خصوصية أنظمة الذكاء الاصطناعي التي تتميز بالاستقلالية في اتخاذ القرارات والقدرة على التعلم الذاتي أحدثت إشكالية فيما يتعلق بالتكييف القانوني لهذه الأنظمة التي كسرت القالب التقليدي للأشياء الجامدة وفي ذات الوقت لم ترتقي الى مصاف الاشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين وفقا لأغلب التشريعات وهذا ما أدى الى قصور أحكام المسؤولية المدنية عن استيعاب الافعال الناشئة عن الذكاء الاصطناعي وأمام هذا الغموض خصصنا هذا المبحث لدراسة هذه الاشكالية من خلال مطلبين بحيث خصصنا المطلب الأول لتحليل الطبيعة القانونية لأنظمة الذكاء الاصطناعي والآراء الفقهية المتضاربة حول منحها الشخصية القانونية، بينما نستعرض في المطلب الثاني إشكاليات تكييف وإثبات المسؤولية المدنية عن افعال أنظمة الذكاء الاصطناعي .

1.2 تأصيل الطبيعة القانونية لأنظمة الذكاء الاصطناعي في ظل تضارب الاتجاهات الفقهية :

لا يمكن الحديث عن المسؤولية القانونية عن أضرار الذكاء الاصطناعي من دون حسم النزاع القائم حول الطبيعة القانونية لهذه الأنظمة وبالرجوع الى التشريعات المدنية نجد أنها تعرف نوعين من الاشخاص الطبيعية والاعتبارية ولكل منهما مركزه القانوني وطبيعته وخصوصيته وبالرجوع الى أنظمة الذكاء الاصطناعي نجد أنها تعتبر من ضمن هذه الفئتين بالنظر لخصوصيتها وقدرتها على اتخاذ القرار والتعلم الأمر الذي أحدث إشكالا في هذا التقسيم الكلاسيكي وعلى هذا الاساس تبرز ضرورة البحث في كينونة هذه الأنظمة الذي أضحت تشكل التحدي الجديد للقواعد القانونية التقليدية ،وأمام هذه الإشكالية اختلفت آراء الفقهاء حول هذا الموضوع بين مؤيد ومعارض بمنح هذه الأنظمة الشخصية القانونية ولكل رأي مبرراته وأسسه .

يؤسس أنصار الاتجاه المؤيد لمنح الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي على قرارات البرلمان الاوروبي الصادرة عنه التي نادت بضرورة الاعتراف لأنظمة الذكاء الاصطناعي والروبوتات بالشخصية القانونية على المدى الطويل ،بحيث يمكن اعتبار الروبوتات المستقلة ذاتيا **"أشخاصا إلكترونية"** ومن هذا المنطلق تعتبر مسؤولة عن تعويض الأضرار الناشئة عنها التي تلحق بالغير (بدري، 2022، صفحة 183)، وقد أدت تلك التوصيات إلى إحداث جدل بين الفقهاء القانونيين في أوروبا الأمر الذي أدى بهم للتساؤل عن مدى تطبيق ما جاء في قرار البرلمان الأوروبي باستحداث قانون مستقل ينظم الروبوتات و أنظمة الذكاء الاصطناعي ، حيث دافع البعض منهم على هذه الفكرة وحججهم في تبرير ذلك تكمن في أن التطور الحاصل في هذا المجال من شأنه أن يبرر إنشاء فئة ثالثة من الأشخاص هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن الاستقلالية التي تتمتع بها الانظمة الذكية تبرر خلق هذه الفئة المستحدثة ،كما يضيف أصحاب هذا الاتجاه المؤيد حجة أخرى لتأييد رأيهم مفاده أن منح أنظمة الذكاء الاصطناعي شخصية قانونية يستند الى مبدأ سلطة المشرع في الاعتراف بموجب القانون بالشخصية القانونية للأشخاص الاعتباريين وما ذلك إلا دليل على قدرة المشرع على إنشاء و استحداث فئات جديدة من الأشخاص متى اقتضت الضرورة (بطيخ، 2021، صفحة 1550-1551) ، وبذلك اعتبر أصحاب هذا الاتجاه بأن الانظمة الذكية تحوز على شخصية قانونية مستقلة عن شخصية مبتكرها الأصلي وذلك بالقياس على أحكام الشخصية الاعتبارية التي تعترف لها مجمل القوانين بالكيان الاعتباري دون الوجود الحسي (الوهيب، 2025، صفحة 2306) ،كما يستند أصحاب هذا الاتجاه لحجة أخرى مفادها أن كل البشر هم أشخاص وعلى النقيض من ذلك ليس كل الاشخاص بشر وعلى هذا الاساس فإنه يجوز الاعتراف

للأشخاص الافتراضية الذكية بالشخصية القانونية وبذلك نكون أمام فئة مستحدثة من الأشخاص لم يألفها القانون من قبل على إعتبار أن الأنظمة الذكية لا تصنف في مصاف الاشخاص الطبيعية (الانسان) ولا ضمن الحيوان الأمر الذي يستدعي إستحداث فئة قانونية جديدة من الأشخاص التي لا تنتمي الى إحدى الفئات الكلاسيكية للأشخاص الطبيعيين ولا الاعنباريين الأمر الذي يدفع بالمشرع الى ضرورة إستحداث هذه الفئة القانونية المستحدثة التي تفرضها التطورات التقنية المتسارعة للأنظمة الذكية (كريم، 2022، صفحة 121) ، إضافة لذلك فالأنظمة الذكية لا تعدو مجرد تجمع من العناصر الملموسة والغير ملموسة إنما تتعدى ذلك في كونها تحمل فكرة الشخصية القانونية وفكرة الشخص في القانون لا تقتصر على الشخص الطبيعي دون سواه ،الأمر الذي يقتضي التمييز بين مفهومي الشخص والانسان فالشخص في المفهوم القانوني هو كل من يتمتع بالشخصية القانونية وفي هذا الاطار تجدر الاشارة الى أن الشخص الطبيعي موجود قبل أن تمنح له الشخصية القانونية وفي مقابل ذلك فإن منح الشخص المعنوي الشخصية القانونية يعد دليلا على أن مفهوم الشخصية القانونية هو مفهوم مجرد وعلى هذا الاعتبار فإن مناط الشخصية القانونية لا يرتبط بالارادة ولا بالادراك ولا بالصفة الانسانية بل يقوم على القيمة الاجتماعية التي يقرها المشرع ومن هذا المنطلق وأمام هذا المفهوم المرن للشخصية القانونية فإنه من المرجح أن يمنح المشرع أنظمة الذكاء الاصطناعي مستقبلا الشخصية القانونية (كريم، 2022، صفحة 121) ،ويترتب عن هذا الاعتراف إكتسابها للحقوق وتحملها للالتزامات لكن بقدر محدود وليس بصفة مطلقة الأمر الذي سيتم التفصيل فيه في هذه الدراسة في النقاط الموالية ، وفي هذا السياق يمكن أن يطلق على الشخصية القانونية المراد الإقرار بها للأنظمة الذكية بالشخصية الإلكترونية أو الرقمية **Electronic personality** (المبدي، 2024، صفحة 828) .

وعلى النقيض من ذلك ذهب جانب أخر من الفقه وعلى رأسهم الفقه الفرنسي **(** G .Loiseau et M. Bourgeois**)** الى معارضة منح الشخصية القانونية لأنظمة الذكاء الاصطناعي وحجتهم في ذلك تكمن في كون أن منح الشخصية القانونية للأنظمة الذكية أمر من شأنه أن يخلق جملة من الإشكالات القانونية والتي من ضمنها هو أن هذا الاعتراف سيؤدي بالضرورة الى تهاون المنتجين لهذه الأنظمة وعدم مراعاتهم عند إنتاجهم لهذه الأنظمة للدقة الأمر الذي من شأنه أن يشكل ذريعة للتهرب من المسؤولية عن أفعالها التي تسبب ضررا للغير ،وذلك يرجع بطبيعة الحال لعدم تحمل المنتجين المسؤولية عن تلك الأنظمة بالنسبة للأضرار التي تتسبب بها للغير وإنما تكون في هذه الحالة هي المسؤولة عن أفعالها التي تسبب ضرر للغير حسب رأي أصحاب الاتجاه المؤيد لمنح الشخصية القانونية لهذه الأنظمة الذكية هذا من جهة ومن جهة أخرى يضيف أصحاب الاتجاه المعارض حجة أخرى لتأييد موقفهم مفادها أن تحقيق المنفعة العامة من جراء ابتكار هذه الأنظمة هذه الأنظمة الذكية لا يستدعي بالضرورة منحها مراكز قانونية غير مألوفة الأمر الذي سيؤدي في نهاية المطاف الى مواجهة أشخاص قانونية غير حقيقية (كريم، 2022، صفحة 116-117) .

ويضيف أصحاب الاتجاه الرافض لمنح الشخصية القانونية لأنظمة الذكاء الاصطناعي بالإضافة لما سبق من حجج تؤيد موقفهم هذا أن القانون المدني في معظم الدول لا يعترف إلا بنوعين من الأشخاص ، **النوع الأول** يتمثل في الشخصية القانونية للشخص الطبيعي والتي لا تتقرر له إلا بموجب توفر شروط معينة ، **والنوع الثاني** يتمثل في الشخصية القانونية الاعتبارية أو ما يسمي بالأشخاص المعنوية والتي تمنح هي الأخرى بموجب توفر شروط معينة ،والأنظمة الذكية لا يمكن تقنينها ضمن فئة الأشخاص الطبيعية لأنها قاصرة الانسان فقط ، وفي ذات الأمر لا يمكن أيضا إلحاقها بالأشخاص المعنوية نظرا لاختلاف طبيعة كل منهما عن الآخر ، والأهم من ذلك هو أن منح هذه الأنظمة الشخصية القانونية يقتضي أن تتمتع بالإرادة الأمر الذي يعد غير ممكنا بالنسبة لهذه الأنظمة التي لم تصل بعد الى درجة البرمجة الذاتية من دون تدخل بشري (حمدي، 2021، صفحة 248-249) .

2.2 إشكاليات تكييف وإثبات المسؤولية المدنية عن افعال أنظمة الذكاء الاصطناعي:

يقف الفقه القانوني في ظل أنظمة الذكاء الاصطناعي أمام إشكالية جوهرية تتمثل في كون أن هذه الأنظمة لا تنطبق مع التصنيفات القانونية التقليدية الأمر الذي خلق تناقض بين الطبيعة القانونية لهذه الأنظمة وقواعد المسؤولية المدنية ،وفي ظل هذه الفجوة القانونية بين القواعد التقليدية للمسؤولية المدنية المستقرة والأنظمة الذكية التي تتجاوز أفعالها إرادة المبرمج و سيطرة المستخدم وأمام هذا التذبذب في تحديد الطبيعة القانونية لهذه الأنظمة الذي أدى الى قصور في قواعد المسؤولية المدنية التقليدية القائمة على أساس الخطأ والضرر وعلاقة السببية بينهما في احتواء الأضرار الناتجة عن الذكاء الاصطناعي ،وسنتناول في هذا العنصر الاشكالات القانونية التي خلقتها أنظمة الذكاء الاصطناعي على نظرية المسؤولية المدنية في بعديها التعاقدي والتقصيري وتحدياتها أمام فكرتي الخطأ والتعويض في النقاط الموالية :

- **مدى كفاية قواعد المسؤولية العقدية في مواجهة افعال الذكاء الاصطناعي:**

تعتبر المسؤولية العقدية أحد أوجه المسؤولية المدنية التي تقوم على أساس وجود رابطة عقدية بين طرفي العقد وتقوم هذه المسؤولية في حالة إخلال أحد أطراف العقد بالتزاماته تجاه الطرف الاخر بوجه عام ،وتعد المسؤولية العقدية لأنظمة الذكاء الاصطناعي من القضايا الشائكة والمعقدة في آن واحد ويرجع ذلك الى افتقار هذه الانظمة للشخصية القانونية كما أسلفنا الذكر الأمر الذي يؤدي بالنتيجة لعدم إمكانية تحملها للمسؤولية القانونية لكون أن هذه الأخيرة مرتبطة بالأهلية لمباشرة التصرفات القانونية أيا كانت الصفة القانونية لأطراف الرابطة العقدية ،ويستوي في هذا المقام أن يقع الإخلال من طرف المورد أو المستخدم النهائي ،واتصالا بما سبق يبرز دور أنظمة الذكاء الاصطناعي كفاعل في الرابطة العقدية بحيث تتجاوز هذه الأنظمة دور الأداة في العملية التعاقدية وتتولى التعاقد بصفة ذاتية الأمر الذي يفرض علينا التفرقة بين صورتين تكمن الأولى في الحالة التي تسند فيها مهمة إبرام التصرف القانوني بصفة مستقلة كما في حالة الروبوتات المبرمجة على إبرام العقود والتفاوض الرقمي (الخوارزمي) ففي هذه الصورة تكون هذه الأنظمة دوما في حالة تبعية للعنصر البشري سواء كان مالك النظام أو منتجه أو مطوره وبطبيعة الحال تترتب في ذمته المسؤولية (فيلالي و بن ناصر، 2025، صفحة 216)، وتتمثل الصورة الثانية في قيام المسؤولية العقدية للنظام الذكي في الحالة التي يتسبب فيها هذا الأخير بضرر عقدي نتيجة اخلاله بتنفيذ الالتزامات العقدية الامر الذي يفتح المجال لتطبيق نظرية النائب الإنساني وبموجب هذه النظرية المستمدة من توصيات البرلمان الأوروبي والتي تتمحور حول إقامة رابطة حكمية مزدوجة بين الروبوت باعتباره ممثلا أو فاعلا ماديا وبين الإنسان بوصفه نائبا إنسانيا أي مسؤول قانوني عن الأفعال والأخطاء التي تصدر عن الروبوت وبعبارة أوضح تقوم هذه النظرية بنقل مسؤولية أفعال الروبوت (النظام الذكي) الى الإنسان ونتيجة لهذا الطرح يصبح الإنسان (الممثل القانوني) هو المسؤول عن أخطاء النظام الذكي (فيلالي و بن ناصر، 2025، صفحة 216 - 217).

وفي هذا الشأن تجدر الإشارة الى نصوص وقواعد القانون المدني الفرنسي والمصري وحتى الجزائري لا تتضمن تنظيم أحكام المسؤولية العقدية التي يمكن أن تقوم بين منتج ومستخدم الذكاء الاصطناعي وعلى هذا الأساس فإن هذه المسؤولية يمكن أن تقوم على أساس أحكام قانون حماية المستهلك بالإضافة لضمان العيوب الخفية ومبدأ الالتزام بالمطابقة (حسانين، 2023، صفحة 204)،غير أنه من المعلوم وطبقا للقواعد العامة في القانون المدني لا يكفي لإقامة المسؤولية العقدية وجود خطأ وإنما يفترض أن تكون علاقة سببية بين الخطأ والضرر وتطبيقا لذلك يمكن لمنتج أو مصنع النظام الذكي إثبات أن الضرر الناتج عن النظام الذكي يرجع لسبب أجنبي وليس بسبب خطأ منه وفي هذه الحالة فإن الحصول على التعويض ليس بالأمر الهين إن لم نقل أنه من المستحيل (حسانين، 2023، صفحة 205)

- **المسؤولية التقصيرية وإشكالية تحديد المسؤول عن أفعال الذكاء الاصطناعي:**

تقوم المسؤولية التقصيرية بوجه عام على الإخلال بالتزام مصدره القانون وأساس هذه المسؤولية هو الخطأ وهو الاخلال بالالتزام القانوني العام بعدم الاضرار بالغير ،بحيث تقوم المسؤولية التقصيرية في المواد المدنية على مبدأ أن كل خطأ يتسبب بالضرر للغير يلتزم من ارتكبه بالتعويض ،ويجدر بنا الاشارة الى أن قواعد المسؤولية التقصيرية في المواد المدنية تقوم على ثلاث نظريات تقليدية تتمثل في المسؤولية عن الفعل الشخصي وعن فعل الغير وعن حراسة الأشياء وبما أن موضوع دراستنا يتمحور حول المسؤولية عن أنظمة الذكاء الاصطناعي بوجه خاص وفي سياق البحث عن الأساس القانوني للمسؤولية المدنية الناشئة عن أفعال أنظمة الذكاء الاصطناعي يتعين علينا استبعاد المسؤولية عن فعل الغير من مجال البحث وهذا بالنظر للطبيعة التقنية الخاصة التي تتمتع بها هذه الأنظمة على غرار الاستقلالية والقدرة على التعلم الذاتي التي تخرجها من دائرة التبعية التي تشترطها القواعد العامة لمسؤولية المتبوع عن أعمال تابعه ومتولي الرقابة (الفقي، 2024، صفحة 1061)، أما فيما يتعلق بالمسؤولية عن الخطأ الشخصي فإنها تستدعي التعرض لها بالتحليل كونها تقوم على الانحراف في سلوك الشخص الطبيعي (الخطأ البشري) وهذا التكييف يمكن أن يجد انعكاسه في سلوك مبرمج النظام الذكي عند اخلاله بقواعد الحيطة والحذر بحيث يمكن إسناد المسؤولية لهذا الاخير اذا ثبت أن الضرر ناتج عن خطأ مهني أو إهمال منه في مرحلة البرمجة أو التصميم ، وتعتبر المادة 124 من القانون المدني الجزائري حجر الزاوية في نظام المسؤولية عن الفعل الشخصي حيث تكرس المبدأ العام الذي يقضي بضرورة جبر الضرر المترتب عن كل خطأ (الأمر رقم 58/75 المتضمن القانون المدني ، 1975)،غير أن تطبيق قواعد هذه المسؤولية على أنظمة الذكاء الاصطناعي ليس بالأمر الهين وذلك يرجع أساسا الى الطبيعة التقنية لهذه الأنظمة التي تتميز بالاستقلالية الذاتية في اتخاذ القرارات وهنا يبرز قصور القواعد التقليدية للمسؤولية التقصيرية عن أضرار هذه الانظمة لأن الصعوبة تكمن في تحديد الطرف المتسبب في الضرر الأمر الذي يؤدي بالضرورة الى صعوبة إقامة علاقة السببية بين الخطأ والضرر (حسانين، 2023، صفحة 207) ،بالإضافة الى أن المسؤولية عن الخطأ الشخصي تقوم على وجود كيان قانوني يتمتع بالأهلية القانونية يمكن مساءلته عن أفعاله ومواجهته بالتعويض المبدأ الذي لا يمكن تطبيقه على الانظمة الذكية التي تفتقر الى الشخصية القانونية مما يجعل هذه الاخيرة بمنأى عن الخضوع للقواعد التقليدية للمسؤولية هذا من جهة ومن جهة ثانية وعلاوة على ذلك تجدر الإشارة الى أن هذه الأنظمة ترتبط مع عدة أشخاص مختلفين مثل المصمم والمبرمج والمنتج والمشغل والمستخدم الأمر الذي يجعل من إعمال الخطأ واجب الإثبات في جانبهم يواجه عقبات فنية وقانونية جسيمة بحيث يتطلب الأمر تفكيك الأدوار الفردية (تعدد المسؤولين) بدقة لتحديد مدى صلتها بالضرر الأمر الذي يصطدم بصعوبة التنبؤ بمخرجات الانظمة الذكية بالنظر الى الاستقلالية التي تتميز بها في اتخاذ القرارات والتعلم الذاتي مما يؤدي الى قصور نظرية الخطأ الشخصي أمام الانظمة الذكية وبالتالي فإن محاولة تأسيس المسؤولية عن الخطأ الشخصي في ظل الأفعال الناشئة عن الخوارزميات مسعى يتسم بالقصور والتعقيد (الفقي، 2024، صفحة 1063) .

وأمام قصور نظرية الخطأ الشخصي عن استيعاب أفعال الأنظمة الذكية يتجه الفقه القانوني نحو محاولة إسقاط أحكام المسؤولية عن فعل الأشياء والتي تجد سندها في القانون المدني الجزائري ضمن نص المادة 138 منه بالتحديد حيث تقرر هذه المادة مسؤولية كل من يتولى حراسة أشياء تتطلب عناة خاصة وكانت له قدرة الاستعمال والتسيير والرقابة يعتبر مسؤولا عن الضرر الذي تتسبب به بحيث تعد قرينة قانونية تقوم على خطأ مفترض في جانب الحارس (الأمر رقم 58/75 المتضمن القانون المدني ، 1975) ،ويذهب الفقهاء الى القول بأن مسؤولية حارس الأشياء تقوم على مبدأ قاعدة الغرم بالغنم أي مبدأ تحمل الاضرار (القضاه، 2025، صفحة 1689)، بحيث لا يمكن للحارس دفع هذه المسؤولية الا في حالة اثبات السبب الأجنبي ،وتنعقد المسؤولية المدنية عن فعل الأشياء إذا تحققت السيطرة الفعلية عليها الأمر الذي يفترض اجتماع سلطات الاستعمال والتوجيه والرقابة في يد الحارس وبموجب هذا التكييف تقوم المسؤولية المدنية عن الاضرار الناشئة عن تلك الاشياء على أساس الخطأ المفترض في جانب الحارس

وهذه الفرضية تتحقق في الآلات التقليدية التي تتسم بالجمود ولا تملك القدرة على التعلم الذاتي أو الاستقلالية في اتخاذ القرارات بمعزل عن إرادة حارسها (السنهوري، 2004، صفحة 798 ومابعدها)، والواقع أن البحث في نظرية الحراسة عن الأشياء ومحاولة إسقاطها على أنظمة الذكاء الاصطناعي يصطدم بمبدأ عنصر الحراسة بحد ذاته الذي يقوم وفق المفهوم التقليدي على الحراسة الفعلية والقدرة على التوجيه والرقابة بحيث تقوم المسؤولية عن فعل الأشياء على فكرة الخطأ في الحراسة وهذا الخطأ لا يقبل اثبات العكس الا في حالة إثبات السبب الأجنبي كالقوة القاهرة أو خطأ المضرور أو الغير (سعد، 2012، صفحة 436) ،الأمر الذي لا يمكن إسقاطه على أنظمة الذكاء الاصطناعي بالنظر الى أن الأنظمة الذكية ذاتية التعلم وتتخذ قراراتها بصفة مستقلة بمعزل عن إرادة الحارس وعلى هذا الأساس فإن قواعد مسؤولية حارس الأشياء على الرغم من طابعها الموضوعي تظل عاجزة عن تفسير كيفية مسائلة حارس النظام الذكي الذي تمرد على سيطرته التقنية وبالتالي تخرج الأنظمة الذكية من نطاق السيطرة الفعلية الامر الذي يضعنا أمام عجز وقصور هذه القواعد التقليدية لحراسة الأشياء ويجرنا الى ضرورة تطبيق فكرة الحراسة الرقمية (الحراسة الفنية) التي تنتقل بمفهوم الحراسة من الإشراف المادي الى الاشراف التقني وذلك يعني أن حارس النظام الذكي يملك القدرة على التحكم في سلوكها البرمجي أو لديه صلاحية تعديل البيانات ومراقبة مخرجات النظام وهذه النظرية تثير اشكالية تعدد الحراس حيث نميز بين نوعين من الحراسة تتوزع بين المنتج والمستخدم والمتمثلة في حراسة التكوين التي تظل في جانب المنتج أو المبرمج في نطاق عيوب التصنيع وحراسة الاستعمال التي تكون للحائز (المستخدم) في حدود في تشغيل النظام وتوجيهه لأداء وظائف محددة النطاق (بطيخ، 2021، صفحة 1588)، غير أن هذه النظرية تصطدم بإشكالية قانونية وعملية تتمثل في تداخل وتعدد المتدخلين في عملية تصميم النظام الذكي فالروبوت على سبيل المثال يشترك في إنتاجه وتصنيعه الشركة المصنعة للجسم المادي (الهيكل الميكانيكي) ذاته ومبرمج ومطور البرمجيات الذكية (الخوارزميات) هذا التداخل سيؤدي حتما الى ما يعرف بحالة شيوع المسؤولية أو بالأحرى شيوع حراسة التكوين بمعنى أدق الى جانب حراسة الاستعمال المقررة للمالك أو المستخدم النهائي وأمام هذا التداخل في الحراسة يجد المتضرر نفسه مثقلا بعبء إثبات تحديد المسؤول المباشر الأمر الذي سيتعذر معه اقتضاء التعويض لجبر الضرر (بطيخ، 2021، صفحة 1589).

3.المقاربة الأوروبية الحديثة لتنظيم المسؤولية عن أفعال أنظمة الذكاء الاصطناعي:

في ظل ثبوت قصور القواعد التقليدية للمسؤولية المدنية عن استيعاب الطبيعة التقنية المعقدة لأنظمة الذكاء الاصطناعي أصبح من الضروري استحداث أسس تشريعية تسد هذا الفراغ التشريعي وتستوعب الطبيعة المعقدة لعمل الخوارزميات وفي هذا الإطار تبرز التجربة الأوروبية كنموذج تشريعي رائد في هذا المجال بحيث اتخذ الاتحاد الاوروبي خطوة سباقة بإقراره مشروع القانون الأوروبي للذكاء الاصطناعي(Act AI) ليصبح أول إطار قانوني رائد في هذا المجال وقد جاء هذا القانون نتيجة وعي المشرع الاوروبي وإدراكه لقصور القواعد التقليدية للمسؤولية المدنية و استحالة استيعابها لكافة الأضرار الناشئة عن أفعال الخوارزميات بحيث يتبنى هذا القانون مقاربة تشريعية مزدوجة لا تكتفي بتكييف القواعد التقليدية بل تتجه نحو إرساء منظومة قانونية مستحدثة خاصة ،وللإحاطة بهذه التوجهات التشريعية المستحدثة نقسم هذا المبحث إلى محورين بحيث نخصص المحور الأول لدراسة الإطار التشريعي الاوروبي لتنظيم الالتزامات وتصنيف المخاطر كأساس لتحديد المسؤولية، بينما نسلط الضوء في المحور الثاني على الآثار المترتبة عن الإخلال بالالتزامات المدنية والإدارية في القانون الأوروبي.

1.3 الإطار التشريعي الاوروبي لتنظيم الالتزامات وتصنيف المخاطر كأساس لتحديد المسؤولية

يشكل قانون الذكاء الاصطناعي الأوروبي لسنة 2024 منعطفا تشريعيا حاسما في مجال الأنظمة الذكية بحيث جاء هذا القانون بمجموعة من المبادئ والأحكام المستحدثة في محاولة منه لتأسيس إطار قانوني يتجاوز قصور القواعد التقليدية بحيث يستند هذا القانون في جوهره الى ما يعرف بالمقاربة القائمة على المخاطر ،وتحدر الإشارة الى أن هذا القانون لم يتبلور دفعة واحدة من فراغ تشريعي وإنما يعد ثمرة لمسار من المفاوضات التشريعية ،بحيث أصدر البرلمان الاوروبي سنة 2017 قرارا توجيهي دعا فيه المفوضية الأوروبية الى اقتراح إطار للقانون المدني ينظم ويضبط مسؤولية الروبوتات والذكاء الاصطناعي ويتجاوز التباين التشريعي في دول الاتحاد عبر ايجاد تعريفات مشتركة للأنظمة المادية السيبيرانية وللأنظمة الذكية المستقلة ،وتدعيما لهذا التوجه أصدرت المجموعة الأوروبية سنة 2019 جملة من المبادئ التوجيهية لأخلاقيات الذكاء الاصطناعي (الدحيات، 2019، صفحة 25 - 26)، وبتاريخ 13 يونيو 2024 قام البرلمان الأوروبي بإصدار قانون الذكاء الاصطناعي للاتحاد الاوروبي رقم 1689/ 2024 **(reglement (ue) 1689, 2024)**، ويعد هذا القانون أول إطار تشريعي في العالم يهدف الى تنظيم استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي في الاتحاد الاوروبي ويهدف هذا القانون حسب ما ورد في نص مادته الأولى الى وضع إطار قانوني موحد في دول الاتحاد لاسيما تطوير استخدامات أنظمة الذكاء الاصطناعي في دول الاتحاد الاوروبي الى جانب ذلك يرمي هذا القانون الى تكريس التوازن بين رعاية الابتكار و تشجيع تبني أنظمة الذكاء الاصطناعي الموثوق من خلال ضمان أقصى درجات الحماية والسلامة للحقوق الاساسية المكرسة في ميثاق الحقوق الاساسية للاتحاد الاوروبي **(reglement (ue) 1689, 2024)**، ولا تقتصر أهمية هذا التشريع في جانب الوقاية من أضرار الأنظمة الذكية وإنما تمتد لتشكل الأساس القانوني الذي تبنى عليه قواعد المسؤولية المدنية فمن خلال إقرار هذا القانون لمجموع الالتزامات المفروضة على المطورين والمشغلين فإن الإخلال بها يشكل الضابط الرئيسي لتقرير المسؤولية وتحديد نطاقها وللإحاطة بهذا التداخل بين بين التدابير الوقائية والمسؤولية المدنية المقررة في أحكام هذا القانون نستعرض في نقطة أولى الهيكلة الهرمية للالتزامات وفق معيار درجة الخطورة ، ثم نتناول في التزامات الشفافية والرقابة على أنظمة الذكاء الاصطناعي في نقطة ثانية كالآتي:

- **الهيكلة الهرمية للالتزامات وفق معيار درجة الخطورة :**

يعتمد القانون الاوروبي للذكاء الاصطناعي Act AI على نهج تقييم المخاطر Approach based-Risk عن طريق فرض جملة من الالتزامات التنظيمية التي تتناسب وحجم الضرر الذي تتسبب به أنظمة الذكاء الاصطناعي وفي هذا الاطار قام المشرع الاوروبي بتصنيف أنظمة الذكاء الاصطناعي حسب درجة الخطورة الى أربع فئات رئيسية :

- ❖ **أنظمة الذكاء الاصطناعي المحظورة ذات المخاطر غير المقبولة:**(Unacceptable Risk)

تجسيدا للمقاربة القائمة على المخاطر أقر قانون الذكاء الاصطناعي مجموع الممارسات المحظورة بصفة مطلقة والتي اصطلح على تسميتها ب : الانظمة ذات المخاطر غير المقبولة وهذا بسبب تعارضها مع قيم الاتحاد الاوروبي وحقوق الانسان الاساسية بحيث حضر المشرع الاوروبي بشكل قاطع أي أنظمة ذكية تعتمد على استغلال الافراد أو تستغل ضعفهم وكذا تطبيق أنظمة التقييم الاجتماعي ذات الاثر التمييزي بناء على السلوك وامتد هذا الحضر ليشمل أنظمة الذكاء الاصطناعي التي تمس بالخصوصية بحيث جرم الجمع العشوائي للصور الوجوه والجمع العشوائي للبيانات البيومترية في الاماكن العامة ولم يستثني القانون الاوروبي من دائرة الحظر سوى حالات محددة تتعلق بالجرائم الخطيرة لحماية الأمن العام وتكمن الغاية من إقرار هذا الحضر هو منع انتشار أي تكنولوجيا تهدد بشكل مباشر الحقوق والحريات الاساسية للأفراد (article 5 (eu ai act), 2024).

❖ أنظمة الذكاء الاصطناعي عالية المخاطر :(High-Risk AI Systems)

استكمالا للهيكلة الهرمية في القانون الاوروبي لتصنيف المخاطر حدد المشرع الاوروبي نطاق الأنظمة عالية الخطورة استنادا الى معيار وظيفي دقيق حيث يشمل هذا الوصف كل الأنظمة الذكية التي تعمل كمكونات أمان في منتجات تستوجب تقييما مستقلا للمطابقة بالإضافة الى الأنظمة الحساسة المحددة حصرا في ملاحق هذا القانون ،وتجدر الاشارة الى أن المشرع الاوروبي قد أقر مجموعة من الاستثناءات تخرج النظام من فئة المخاطر عالية الخطورة في حالة ما أثبت مطور النظام الذكي انعدام أية تهديدات يشكلها النظام على الصحة أو السلامة أو الحقوق الأساسية متى كان دوره مقتصرا على مهام إجرائية مساعدة وفي سبيل إحكام الرقابة على هذه الاستثناءات فرض المشرع الأوروبي التزاما صارما بتوثيق وإثبات انخفاض المخاطر وتسجيل التقييم قبل طرحه في السوق وقد منح المشرع الأوروبي المفوضية الاوروبية صلاحية مراجعة وتحديث هذه الضوابط الاستثنائية لضمان استدامة حماية الحقوق الأساسية وعدم التحايل على معايير الحماية المقررة بموجب القانون (article 6 (eu ai act), 2024) .

❖ أنظمة الذكاء الاصطناعي محدودة الخطورة:(Limited-Risk AI Systems)

نزولا في التصنيف الهرمي للمخاطر في القانون الاوروبي للذكاء الاصطناعي تبنى المشرع الاوروبي بعض المرونة تجاه الفئة الثالثة المتمثلة في الأنظمة محدودة المخاطر من خلال فرض ضوابط الشفافية والاعلام بحيث لا يفرض القانون بخصوص هذه الفئة متطلبات فنية أو إجرائية معقدة بل يلزم بضرورة إخطار المستخدمين بأنهم يتفاعلون مع نظام ذكاء اصطناعي وليس مع إنسان ومن أبرز الأمثلة نظام الذكاء الاصطناعي التوليدي **chatgpt** الذي يفترض أن يفصح عن طبيعته الخوارزمية للمستخدمين وتكمن الغاية من هذا الالتزام في التقليل من احتمالية التضليل بحيث يكون المستخدم على دراية تامة بأنه يتفاعل مع نظام خوارزمي وليس بشريا (زينب و بنور ، 2026، صفحة 110 - 111)، وعلى صعيد المسؤولية المدنية لا تخضع هذه الفئة لأحكام المسؤولية الموضوعية وإنما تظل خاضعة للقواعد العامة للمسؤولية التقصيرية التي تقوم على أساس الخطأ الواجب الاثبات حيث يمثل الإخلال بالتزام الإفصاح والشفافية انحرافا عن العناية الواجبة الأمر الذي يؤسس لركن الخطأ الموجب للتعويض (الخطأ التقصيري) .

❖ أنظمة الذكاء الاصطناعي منخفضة الخطورة:(Minimal Risk AI Systems)

أما فيما يتعلق بفئة الأنظمة منخفضة الخطورة والتي تشمل أغلب أنظمة الذكاء الاصطناعي المتداولة فقد أعفى المشرع الاوروبي هذه الأنظمة من أية التزامات تتعلق بالشفافية المفروضة على الفئات الأعلى خطورة ويترتب على هذا الاعفاء الرجوع الى تطبيق الأحكام التقليدية للمسؤولية التقصيرية بحيث تظل الأضرار المترتبة عن هذه الأنظمة التابعة لهذه الفئة خاضعة لأحكام المسؤولية التقليدية القائمة على الخطأ الواجب الاثبات ،ويكمن الغرض من عدم وضع اية قيود عن هذه الفئة في كونها لا تشكل خطرا كبيرا على حقوق الأفراد ومن أمثلة هذه الأنظمة : أنظمة تصفية البريد الإلكتروني غير المرغوب فيه ،أنظمة التوصية على منصات التجارة الالكترونية (زينب و بنور ، 2026، صفحة 111).

- **الأحكام التأسيسية للالتزامات وقواعد المسؤولية المدنية في القانون الاوروبي:**

تجدر الاشارة الى أن قانون الذكاء الاصطناعي الأوروبي لم يقم باستحداث قواعد موضوعية جديدة للمسؤولية التقصيرية وإنما قام بصياغة مقاربة وقائية تخدم مسار هذه المسؤولية حيث ركز على إرساء قواعد تنظيمية من خلال إقرار ترسانة من الالتزامات والمعايير الصارمة على الموردين والمشغلين وعليه يترتب عن الإخلال بهذه الالتزامات أداة قانونية لتسهيل إثبات ركن الخطأ التقصيري في جانبهم وفيما يلي نستعرض تباعا أبرز هذه المعايير والالتزامات على النحو التالي:

❖ **التزامات مطوري الأنظمة عالية الخطورة:**

تعتبر المادة 16 من القانون الاوروبي المعنونة ب التزامات مقدمي أنظمة الذكاء الاصطناعي عالية المخاطر المحور الناظم لالتزامات المطورين وتكييف المسؤولية المدنية حيث تفرد في بنودها جملة من الالتزامات التي تقع على عاتق المطور قبل وبعد طرح النظام في السوق لاسيما التأكد من مطابقة النظام للمتطلبات التقنية والفنية ووضع نظام لإدارة الجودة و الاحتفاظ بالوثائق و كذا واتخاذ الإجراءات التصحيحية(article 16 (eu ai act), 2024) ،وهذا النص يحيلنا الى مجموع الالتزامات الصارمة المتعلقة بالمتطلبات التقنية المنصوص عليها في القسم الثاني من الفصل الثالث بموجب المواد من 9 الى 15 من ذات القانون ، بحيث أوجب المشرع الأوروبي المطورين بضرورة الالتزام بتأسيس نظام مستمر لإدارة المخاطر (article 9 (EU AI ACT), 2024)، في بالإضافة الى ضرورة الالتزام بحوكمة البيانات من خلال التزام المطور بضمان جودة البيانات التي يدرب عليها النظام الذكي لتفادي التحيزات الخوارزمية وتجنب الاخطاء (article 10 (EU AI ACT)، 2024) بالإضافة لما سبق ألزم التشريع الاوروبي المطورين بضرورة الالتزام بإعداد الوثائق الفنية (Technical documentation) الخاصة بالنظام الذكي التي تشرح بدقة بنية النظام وخصائصه(article 11 (EU AI ACT), 2024) ، كما أكد المشرع الاوروبي على ضرورة الالتزام بنظام التسجيل التلقائي وحفظ السجلات الأمر الذي من شأنه تتبع الأخطاء لاحقا و تكييف المسؤولية المدنية عن تلك الأخطاء (article 12 (EU AI ACT), 2024) ، والى جانب هذه الالتزامات المتعلقة بالمتطلبات التقنية أورد المشرع الاوروبي مجموعة من الالتزامات الاجرائية والادارية لاسيما تلك المتعلقة بوضع نظام لإدارة الجودة بغرض ضمان المطابقة المستمرة للأحكام التشريعية (article 17 (EU AI ACT)، 2024) كما يلتزم المطورون بضرورة الاحتفاظ بالوثائق والسجلات التقنية لمدة 10 سنوات بعد طرح النظام في السوق وهذه المدة مهمة لرفع دعوى المسؤولية المدنية (article 18 (EU AI ACT), 2024)، ناهيك عن الالتزام باتخاذ الاجراءات التصحيحية على شاكلة سحب النظام من السوق أو تعديله أو سحبه فور اكتشاف المطور لمخاطر يطرحها النظام الذكي أو عدم مطابقته للمواصفات الفنية المطلوبة (article 20 (EU AI ACT), 2024) والى جانب هذا الالتزام وفي ذات السياق يلزم المشرع الاوروبي بموجب المادتين 43 و 49 من القانون الاوروبي للذكاء الاصطناعي المطورين بضرورة الالتزام بإجراءات تقييم المطابقة (Conformity Assessment) بالإضافة الى الزامية التسجيل في قاعدة بيانات الاتحاد الاوروبي قبل طرح النظام في السوق.

❖ **التزامات الشفافية:**

لم يكتفي المشرع الاوروبي بإقرار الشفافية كمبدأ توجيهي وإنما قام بتأطيرها بجملة من النصوص الملزمة والتي تتدرج بحسب طبيعة المخاطر ، بحيث أورد المشرع الاوروبي التزاما يتعلق بالشفافية التقنية المتعلقة بالأنظمة ذات المخاطر العالية بحيث أورد بموجب نص المادة 13 من القانون الاوروبي للذكاء الاصطناعي المعنونة ب الشفافية وتوفير المعلومات للمشغلين والتي تلزم موردي هذه الأنظمة بتصميم وتطوير أنظمتهم بالشكل الذي يضمن بأن تكون عملياتها شفافة الأمر الذي يسمح للمشغلين بفهم مخرجات النظام الأمر الذي من شأنه أن يسمح باستخدامها بشكل مناسب كما تفرض ذات المادة ضرورة إرفاق هذه الأنظمة بتعليمات الاستخدام الأمر الذي يخلق

الوضوح والدقة ويحدد قدرات النظام وكذا المخاطر المحتملة من وراء الاستخدام **(article 13 (EU AI ACT), 2024)**، في حين ألزمت المادة 50 بضرورة الالتزام بإعلام المستخدمين بأنهم يتفاعلون مع نظام ذكاء اصطناعي مثل روبوتات المحادثة **Chatbots** والهدف من هذا الالتزام هو حماية حق المعرفة للأشخاص لكي لا يتعرضوا للخداع والتضليل كمخاطر التزييف العميق **(Deepfakes) (article 50 (EU AI ACT) , 2024)**،وينسحب هذا الحكم أيضا على أنظمة الذكاء الاصطناعي مفتوحة الغرض **(GPAI)** ويتعلق الأمر بالأنظمة التوليدية مثل النماذج التي تبنى عليها تطبيقات**ChatGPT** بحيث يفرض التشريع الاوروبي على موردي النماذج مفتوحة الغرض الالتزام بتوفير الوثائق الفنية للموردين الفرعيين لهذا النوع من الأنظمة التي يقومون بإدماجها في تطبيقاتهم الخاصة بما يكفل تتبع مسار المسؤولية ويحول دون انقطاع رابطة السببية **(article 53 (EU AI ACT), 2024)** .

❖ **الالتزام بالرقابة البشرية والاخلاقيات :**

خص المشرع الأوروبي هذا الالتزام الجوهري بجملة من النصوص الصريحة والملزمة والغاية من ذلك تكمن في كون أن الرقابة البشرية تعتبر التجسيد القانوني المادي والملموس للمبادئ الأخلاقية تفاديا لخروج النظام عن السيطرة وحسب ما ورد في نصوص القانون الاوروبي في هذا الشأن فإن هذه الرقابة المفروضة تتوزع بين المطور والمشغل، وتفريعا عن هذه القاعدة ألزم المشرع الاوروبي مطوري الـأنظمة عالية الخطورة بتصميم أنظمتهم بالشكل الذي يسمح بالرقابة البشرية والاشراف الفعلي عليها بهدف تمكين التدخل البشري وإيقاف أو تعطيل النظام في حالة استشعار الخطر(article 14 (EU AI ACT), 2024) ، وفي مقابل ذلك لم يكتفي المشرع الاوروبي بإلزام المطورين بأدوات الرقابة وإنما قام بإلزام المشغلين الذين يستخدمون النظام بممارسة الرقابة البشرية الفعلية أثناء تشغيل النظام (article 26 (EU AI ACT), 2024) ،وتجدر الاشارة الى أن ديباجة هذا القانون تستند على المبادئ الأخلاقية للذكاء الاصطناعي الموثوق وتؤكد على أن احترام الحقوق الأساسية هو الغاية الأسمى لهذا القانون .

2.3 الآثار المترتبة عن الإخلال بالالتزامات المدنية والإدارية في القانون الأوروبي:

بعد استعراضنا للترسانة القانونية التنظيمية التي استحدثها المشرع الأوروبي بموجب قانون الذكاء الاصطناعي وبعد التفصيل في جملة الالتزامات التقنية الصارمة التي فرضها القانون على المطورين والمشغلين على حد سواء يجدر بنا الاشارة الى أن المشرع الأوروبي لم يكتفي بوضع الالتزامات وإنما أقرنها بالطابع الردعي في حال الإخلال بها مما يمنحها طابع جزائي مزدوج الأبعاد بحيث يتجلى البعد الأول في إقرار عقوبات إدارية وغرامات مالية تهدف الى الردع العام وضبط السلوكيات للحفاظ على استقرار السوق، ويتمثل البعد الثاني الذي هو مناط دراستنا في الانعكاسات المباشرة لهذا الإخلال على قواعد المسؤولية المدنية.

- **العقوبات الإدارية والمالية المقررة في القانون الأوروبي للذكاء الاصطناعي:**

بهدف ضمان فعالية نصوص القانون الاوروبي للذكاء الاصطناعي أسس المشرع الأوروبي بموجب أحكام هذا القانون نظاما صارما للعقوبات في حال الاخلال بأحد الالتزامات المقررة يتسم بالتدرج والتناسب وحجم الخطر ،بحيث أقر هذا القانون غرامات في هذا الشأن مستهدفا بذلك ضمان تحقيق الردع العام وتتدرج هذه الغرامات على حسب خطورة المخالفة أو درجة الاخلال بالالتزام على سبيل المثال فقد أقر المشرع الأوروبي في حالة ارتكاب المطورين لممارسات محظورة كحالة استخدام الذكاء الاصطناعي للتلاعب بالسلوك البشري أو التصنيف الاجتماعي غرامة تقدر ب 35مليون يورو أو 7% من إجمالي المبيعات السنوية العالمية للشركة (يؤخذ بالرقم الأعلى) ، وفي حالة الاخلال بالتزامات حوكمة البيانات أو الشفافية المقررة للأنظمة عالة

المخاطر فقد أقر التشريع الاوروبي غرامة تصل الى 15مليون يورو أو 3% من الإيرادات العالمية للشركة ،أما فيما يتعلق بمخالفة تقديم معلومات مضللة للسلطات الرقابية فقد رتب المشرع الاوروبي غرامة تصل إلى 7.5مليون يورو أو 1% من الإيرادات(article 99 (EU AI ACT), 2024) ، ولم يستثني المشرع الأوروبي مؤسسات الاتحاد الأوروبي ذاتها من مجال المسؤولية والغرامة لضمان عدم التعسف هاته المؤسسات (article 100 (EU AI ACT), 2024)،وفي ذات السياق منح للمفوضية الأوروبية في توقيع الغرامات التي تصل إلى 3% من مجموع الايرادات في حق المخالفات المتعلقة بمطوري النماذج مفتوحة الغرض GPAI(article 101 (EU AI ACT)، 2024) .

- **الانعكاس المباشر للإخلال بالالتزامات على قواعد المسؤولية المدنية :**

من المنظور الفقهي لأحكام المسؤولية المدنية يعتبر الإخلال بالالتزامات التي تفرضها القواعد التشريعية قرينة قوية على توفر ركن الخطأ وفي هذا السياق يعد الإخلال بالالتزامات التي يفرضها المشرع الأوروبي بموجب نصوص وأحكام القانون الأوروبي للذكاء الاصطناعي كالإخلال بالشفافية أو إغفال الرقابة البشرية قرينة على إثبات الركن المادي للخطأ التقصيري في جانب المطورين للأنظمة الذكية وفي هذه الحالة يكون المتضرر في غنى عن التصدي لتعقيدات الخوارزميات لإثبات الركن المادي للتقصير في جانب مطور النظام بل يكتفي في هذه الحالة بالاستناد الى عنصر الإخلال بالالتزام المنصوص عليها في التشريع الأوروبي للذكاء الاصطناعي لسنة 2024 لإقامة دعوى المسؤولية المدنية للمطالبة بجبر الضرر ،وفي هذا الإطار يظهر لنا الانعكاس المباشر للإخلال بالالتزامات المفروضة على مطوري الأنظمة الذكية بموجب التشريع الأوروبي بحيث يتحول مجرد انتهاك المطور لهذه الالتزامات الى ركن مادي يثبت الخطأ التقصيري الأمر يمهد لتأسيس دعوى التعويض لجبر الضرر وهنا تتجلى أهمية القواعد القانونية للقانون الأوروبي للذكاء الاصطناعي إذ أن ثبوت الإخلال بأحد الالتزامات التي تترتب عليها عقوبات بموجب التشريع الاوروبي لا تقف عند حد الجزاء الإداري وإنما تمتد لتشكل الركن المادي للخطأ التقصيري الأمر الذي من شأنه تيسير إثبات ركن الخطأ المدني الأمر الذي من شأنه تحقيق حماية فعالة ومتكاملة تهدف الى معاقبة المطور المخالف لتلك الالتزامات من جهة وتكفل تعويض المتضرر من جهة أخرى .

4. خاتمة:

وفي ختام هذه الدراسة وبعد استعراضنا لأهم ما جاء به التشريع الاوروبي للذكاء الاصطناعي لسنة 2024 نخلص الى القول بأن التطور المتسارع الذي شهدته الأنظمة الذكية قد أحدث قصورا في قواعد المسؤولية المدنية التقليدية القائمة على إثبات الخطأ وعلاقة السببية بحيث لم تستوعب هذه القواعد الكلاسيكية الخصوصية التقنية لهذه الأنظمة، وأمام هذا الفراغ التشريعي تبنى الاتحاد الاوروبي رؤية مستحدثة بتأسيس مقاربة استباقية قائمة على المخاطر بدلا من الخطأ الواجب الاثبات في محاولة منه لإعادة هندسة قواعد المسؤولية المدنية التقليدية جاعلا من الإخلال بالالتزامات التنظيمية كالشفافية والرقابة البشرية قرائن قانونية تيسر سبل التعويض وجبر الضرر و في المقابل لا تزال القواعد العامة للقانون المدني تواجه هذه التحديات المستجدة بفعل الأنظمة الذكية الأمر الذي يستدعي تدخل المشرع لسد هذا الفراغ القانوني بالشكل الذي يكفل حماية حقوق المتضررين وعلى نحو لا يعرقل الابداع والابتكار التكنولوجي.

لقد أفضت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها:

_ قصور القواعد التقليدية للمسؤولية المدنية كمسؤولية حارس الشيء والمسؤولية عن الفعل الشخصي أمام استقلالية الأنظمة الذكية وتعقيدات الخوارزميات .

_تعتبر الالتزامات الإجرائية الصارمة في التشريع الأوروبي للذكاء الاصطناعي أداة غير مباشرة لتيسير إثبات الخطأ التقصيري فالإخلال بهذه الالتزامات يعد بحد ذاته خطأ يستوجب المساءلة المدنية في جانب المطور أو المشغل للنظام الذكي .

_يعد تصنيف الأنظمة الذكية بحسب درجات الخطورة المعيار الأمثل لتوزيع أعباء المسؤولية المدنية بحيث تتناسب المسؤولية مع حجم الخطر المحتمل.

بناءً على ما تقدم من نتائج نخلص لمجموعة من التوصيات نوجزها في الآتي:

_ضرورة استحداث قانون خاص يعنى بتنظيم الذكاء الاصطناعي مستوحى من المقاربة الاوروبية .

_وجوب تعديل الأحكام المتعلقة بضمان العيوب الخفية ومسؤولية المنتج لتشمل صراحة المنتجات الرقمية كالخوارزميات والبرمجيات مع إقرار المسؤولية الموضوعية القائمة على أساس المخاطر .

_إقرار صناديق تعويض أو تأمين إجباري بالنسبة للأنظمة الذكية التي تتمتع بالاستقلالية التامة .

قائمة المراجع:

القوانين:

_(1975). *الأمر رقم 58/75 المتضمن القانون المدني* . الجريدة الرسمية العدد 78.

_(2024). *reglement (ue) 1689.* EU: (EU AI Act).

الكتب:

_عبد الرزاق السنهوري. (2004). *الوسيط في شرح القانون المدني (العقود الواردة على العمل-المقاولة-الوكالة-الوديعة-الحراسة)* (المجلد 7). الاسكندرية: منشأة المعارف.

_نبيل ابراهيم سعد. (2012). *النظرية العامة للالتزام (مصادر الالتزام)*. الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة.

الأطروحات والرسائل:

_سلام عبد الله كريم. (2022). التنظيم القانوني للذكاء الاصطناعي دراسة مقارنة(أطروحة دكتوراه في القانون المدني). الحقوق، جامعة كربلاء: العراق.

المقالات:

_ابراهيم رياض حجازي الفقي. (2024). المسؤولية المدنية الناشئة عن أضرار الذكاء الاصطناعي. *مجلة المعهد العالي للدراسات النوعية، 4*(13).

_احمد سعد احمد حمدي. (2021). الطبيعة القانونية للذكاء الاصطناعي. *مجلة كلية الشريعة والقانون بطنطا، 36*(5)، صفحة 228-271.

_بنور زينب، و مختار بنور . (2026). المسؤولية القانونية عن أخطاء أنظمة الذكاء الاصطناعي :قراءة في مشروع القانون الاوروبي للذكاء الاصطناعي (ai act)وامكانية تبنيه عربيا. *مجلة القانون الدولي للدراسات البحثية، 7*(21).

_جمال بدري. (2022). الذكاء الاصطناعي بحث عن مقاربة قانونية. *المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، 59*(4).

_جهاد محمود عبد المبدي. (2024). الشخصية القانونية للروبوتات الذكية بين المنح والمنع (دراسة تحليلية). *مجلة البحوث الفقهية والقانونية، 36*(45)، صفحة 849-947.

_حمزة فيلالي، و وهيبة بن ناصر. (2025). اشكالية تحمل الذكاء الاصطناعي المسؤولية العقدية. *مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية، 12*(2).

سهير محمد يوسف القضاه. (أبريل, 2025). المسؤولية المدنية عن الضرر الناجم عن الأشياء (الالات الذكاء الاصطناعي) دراسة فقهية. (جامعة الأزهر، المحرر) *المجلة العلمية كلية الشريعة والقانون*(37).

_عماد عبد الرحيم الدحيات. (2019). نحو تنظيم قانوني للذكاء الاصطناعي في حياتنا: اشكالية العلاقة بين البشر و الآلة. *مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، 8*(5).

_لولوة توفيق سعيد الوهيب. (2025). حماية حقوق الملكية الفكرية في ظل الذكاء الاصطناعي (دراسة فقهية قانونية). *مجلة قطاع الشريعة والقانون، 17*(17).

_محمد إبراهيم إبراهيم حسانين. (فبراير, 2023). الذكاء الإصطناعي والمسئولية المدنية عن أضرار تطبيقه "دراسة تحليلية تأصيلية". *المجلة القانونية(مجلة مختصة في الدراسات والبحوث القانونية)، 15*(1)، الصفحات 177-270.

_مها رمضان محمد بطيخ. (2021). المسؤولية المدنية عن أضرار أنظمة الذكاء الاصطناعي (دراسة تحليلية مقارنة). *المجلة القانونية، 9*(5)، صفحة 1531-1616.